

أوروبا تنظر بقلق إلى هزات الشرق الأوسط

جهود ثلاثية مكثفة لتفادي صدام عسكري بين واشنطن وطهران



ترويكاً لتوحيد مواقف أوروبا

دونالد ترامب بمعاقبة العراق "لا تساعد كثيرا". وقال ماس في مقابلة مع الإذاعة الألمانية دويتشلاندفونك "لا أعتقد أننا قادرون على إقناع العراق بتهديدات بل بالحجج".

وقال ماس إن ألمانيا شريك للعراق وأنها تشارك بشكل كبير، ليس فقط عسكرياً ولكن أيضاً في المساعدة من أجل الاستقرار، من أجل إعادة بناء هذا البلد لإنشاء البنية التحتية".

ويخشى وزير الخارجية الألماني من أن انفلات الأمور وتحول العراق إلى ساحة نزاع أميركي إيراني قد يضع كل الجهود التي تعمل عليها بلاده وأوروبا في هذا الشأن.

ويرى مراقبون أن أوروبا عادت لتكون خشية خلاص محتملة لإيران والولايات المتحدة للخروج من هذه الأزمة بخسائر محدودة. وبلغت هؤلاء إلى أن الترويكاً الأوروبية تعمل بالتنسيق مع روسيا والصين بما يجعل من جهودها محصنة برعاية دول تعتبرها إيران حليفة لها.

واشنطن باغتيال سليمان. ويأتي موقف برلين مختلفاً عن أداء سابق لطالما كان متحيزاً لطهران وحريصاً على تطوير علاقات معها.

غير أن محللين قالوا إن موقف ألمانيا قد انقلب ليس فقط في الموضوع الإيراني، بل إن ميركل، وعلى الرغم من البرودة في علاقاتها مع شخص الرئيس الأميركي دونالد ترامب، انحازت إلى موقف واشنطن حين قام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بوصف حلف الناتو بأنه يعاني من "موت دماغي"، كما أن الموقف الألماني الاستراتيجي ما زال يعتبر أن أمن ألمانيا متعلق بالخطوة الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة وغير مهتمة بالجيش الأوروبي الذي يدعو إليه ماكرون.

ويعتبر حيوية في تدوير زوايا الموقف الأميركي في المنطقة. فقد حذر وزير الخارجية الألماني هيكو ماس، الإثنين، من أن تهديدات الرئيس الأميركي

مهمة هذه القوات، وخصوصاً الأميركية المتواجدة في العراق كجزء من تحالف دولي ضد داعش، وأن أي نيل من هذا الحضور الدولي سيسد ضربة مؤلمة إلى الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، خصوصاً وأن قرار البرلمان العراقي جاء انفعالياً لا يأخذ بعين الاعتبار المقاربة العسكرية التي لا يمكن التعامل معها على نحو ارتجالي مبالغ.

وقد عبر القادة الأوروبيون الثلاثة عن الأمر حين شدوا على أن المعركة ضد داعش في الشرق الأوسط يجب ألا تتأثر بتحصيد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران. ولفت المراقبون إلى تأكيد بيانهم على مواصلة العمل لمكافحة داعش وهو أمر "لا يزال يمثل أولوية"، وأن مسالة "الحفاظ على التحالف أمر حاسم في سبيل تحقيق ذلك".

وكانت مصادر دبلوماسية أوروبية قد أبدت دهشة من انقلاب الموقف الألماني لصالح الولايات المتحدة من حيث التأكيد على دعم الحليف الأميركي وتبرير قيام

شروطه التي أعاد الإعلان عنها لعدم خفض التزاماته والعودة إلى حوض الاتفاق.

فلقد دعت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة إيران مرة أخرى إلى احترام الاتفاق. وقال البيان "ندعو إيران على وجه الخصوص إلى الامتناع عن أي أعمال عنف، ونحثها على العودة إلى الامتناع الكامل للالتزامات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة".

واعتبر مراقبون أن الأوروبيين يبدون قلقاً من عودة النشاط إلى التخطيطات الإرهابية، وخصوصاً تنظيم داعش، بسبب ما يمكن أن يجره الصدام الأميركي الإيراني من فوضى وما يشكله من عبث سيمنح التنظيم من العودة إلى نشاطه السابق.

ويضيف هؤلاء أن أوروبا تنظر بعين القلق للتطور الذي ظهر الأحد في بغداد من خلال تصويت البرلمان العراقي لصالح قرار يدعو الحكومة إلى إخراج القوات الأجنبية من البلاد، لاسيما أن

تحاول أوروبا المحاصرة بانتقادات داخلية لاذعة لكونها باتت أشبه بمتفرج على ما يحصل في العالم من تطورات أن تعيد ترتيب الأوراق وأن تثبت أقدامها كقوة وزانة عبر دخولها على خط الأزمة الإيرانية الأميركية باحثة عن مخرج لأزمة قد تقود العالم إلى حرب جديدة. وتقود ترويكاً تشكلها كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا جهوداً كبرى لتجنب حدوث صدام كبير بين واشنطن وطهران قد يربك مصالحها في الشرق الأوسط.

باريس - قالت مصادر مقربة من وزارة الخارجية الفرنسية إن دول الاتحاد الأوروبي شديدة القلق من انفلات الأمر في الشرق الأوسط، وإنها تعمل جدياً على بذل جهود مكثفة لدى إيران والولايات المتحدة، لنزع فتيل الانفجار الذي قد تسببه الأزمة المتصاعدة منذ إقدام واشنطن على قتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني.

وأضافت المصادر أن العاصمة الفرنسية تسعى في الوقت عينه إلى تنسيق المواقف الأوروبية باتجاه ما يجنب العالم حرباً جديدة وأزمة طاقة كبرى.

ورصد المراقبون بعد صدور بيان فرنسي ألماني بريطاني مشترك، الإثنين، يدعو إلى خفض التصعيد، توجهها أوروبا لتجنب حدوث صدام كبير أميركي إيراني، ليس من خلال موقف وسطي رمادي على منوال ذلك الذي ظهر إثر قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بسحب بلاده من الاتفاق النووي مع إيران، بل من خلال إجماع على إظهار الدعم للحليف الأميركي، وتفهم خطوته باغتيال سليماني والتذكير بما كان يشكله سليماني من أخطار مزعومة للاستقرار في العالم.

المواقف السياسية الأوروبية قد تتحول إلى مواقف عسكرية داعمة للشريك الأميركي على حساب إيران

ويقول مصدر دبلوماسي مراقب إن وضوح الموقف الأوروبي لجهة الانحياز الحاسم لجانب الولايات المتحدة يرسل إشارات إلى إيران بعدم اللجوء إلى التصعيد العسكري والهروب نحو حرب كبرى ضد الولايات المتحدة، كما يبلغ طهران بأن المواقف السياسية الأوروبية ستتحول إلى مواقف عسكرية داعمة للشريك الأميركي، وأن دول أوروبا الكبرى ستكون شريكاً داخل أي تحالف دولي سيتم تشكيله ضد إيران في حال

الاتحاد الأوروبي الحاضر الغائب على الساحة الدولية

الاتحاد الأوروبي باعتباره مشروع سلام "لما بعد مرحلة الدولة الوطنية".

إن التوجهات السياسية الآن تتحول من المثالية إلى الواقعية ومن التحرك متعدد الأطراف إلى التحرك الأحادي ومن القوة الناعمة إلى القوة الخشنة، والقوى الجيوسياسية المناقسة للاتحاد الأوروبي تتعامل مع القوة من منظور كمي، يمتد من الأطراف إلى العملة والتكنولوجيا والاستثمار والهجرة والطاقة وصولاً إلى حاملات الطائرات والصواريخ، ثم الطائرات المسيرة، كتلك التي استخدمت

أفي قتل سليمان. باتت القوى الكبرى تتجاهل الاتحاد الأوروبي في ملفات إيران والعراق والخليج ككل. ففي ظل تصاعد التوتر في المنطقة يدعو الاتحاد الأوروبي كافة الأطراف إلى "ضبط النفس" كما يفعل دائماً. لكن قرارات الحرب والسلام تتخذها أطراف أخرى بعيداً عن الاتحاد.

وفي ليبيا منذ نوفمبر الماضي تقوم تركيا بتسليح حكومة فاين السراج. في العراق وقع السراج اتفاقية لترسيم الحدود مع تركيا، يمكن لها أن تعرق مشروع خط أنابيب الغاز بين إسرائيل وقبرص واليونان.

والآن يرسل أردوغان قواته إلى ليبيا، ويشير إلى رغبته في التوصل إلى اتفاق مع روسيا، كما حدث بينهما بشأن سوريا. مثل هذا السيناريو يمنح تركيا السيطرة على اثنين من أهم معابر الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي.

كل ذلك، فإنه سيجعل الاتحاد الأوروبي أقوى. وبالتالي فإن التصويت بالأغلبية يمثل بداية ضرورية لإصلاح السياسة الخارجية للاتحاد. ورغم ذلك، فهذا ليس حلاً لكل مشكلات الاتحاد على صعيد السياسة الخارجية لأن الدول الأعضاء تواصل تجاهل أي قرارات أو سياسات يتم إقرارها إذا لم تعجبها، وهي تفعل ذلك طوال الوقت، بحسب كولت.

اختلافات عميقة

هذه الممارسات تقوم بها دول تدعي عادة أنها تحترم التحرك الجماعي للاتحاد، مثل ألمانيا. فالمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي وأغلب دول الاتحاد تعارض مشروع خط أنابيب الغاز بين روسيا وألمانيا، وبسبب ميل الحزب الاشتراكي الديمقراطي المشارك في الائتلاف الحاكم بألمانيا، تضغط من أجل المضي قدماً في الخطر رغم الاعتراضات.

هذا الاختلاف الجزري في النظر إلى العالم وتهديداته، هو نصف المشكلة. أما النصف الآخر، فهو إنكار سياسة القوى كتلك التي تحولت إلى نظام لعمل

الأوروبي مثل البرتغال واليونان والمجر، كجزء من مبادرة "الحزام والطريق".

وهذه الدول الأوروبية عرقلت صدور بعض بيانات الاتحاد الأوروبي ضد الصين. إن أحد الحلول الواضحة لهذه المشكلة هو التحلي عن شرط الإجماع في صدور قرارات الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية، والاعتماد على الأغلبية المؤهلة".

وهناك مقترحات قائمة في هذا الشأن. وفي حال تبني مثل هذه المقترحات سيكون في مقدور الاتحاد فرض عقوبات، أو إرسال بعثات عمل مدنية، أو إصدار بيانات تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في دولة ما، إذا وافق 55 بالمئة من الدول الأعضاء بالاتحاد، بحيث تضم ما لا يقل عن 65 بالمئة من سكان الاتحاد، مع الإبقاء على قرار نشر القوات الأوروبية في الخارج في يد الدول الأعضاء.

ويرى معارضو هذه المقترحات أنها ستعمل تقليصاً جديدة للسيادة الوطنية لدول الاتحاد، حيث ستتجاهل الدول الكبرى آراء الدول الأصغر، وهو ما سيعزز موقف التيارات الشعبوية الراضية للاتحاد الأوروبي، بما يهدد تماسك الاتحاد.

ولكن المؤيدين لمقترح التصويت بالأغلبية، يرون أنه سيحمي الدول الصغيرة، من الضغوط الخارجية الصينية أو الروسية، وقبل

الاتحاد الأوروبي.

من ناحية أخرى يحاول الاتحاد الأوروبي الحديث بصوت دبلوماسي واحد، من خلال شخصية "الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والأمنية". ويشغل هذا المنصب حالياً الإسباني جوزيب بوريل. وهذا الشخص يدرك جيداً الحاجة إلى المزيد من الوحدة.

وقد حذر بوريل من أن الاتحاد الأوروبي قد يتحول من لاعب إلى ساحة للآخرين في عالم تتبين فيه الولايات المتحدة والصين وروسيا وتركيا وغيرها سياسة واقعية لا تعرف الهوادة. وفي يوم واحد من العام الماضي استخدمت إيطاليا حق الاعتراض لمنع صدور قرار بشأن فنزويلا، وعرقلت دول أخرى صدور بيان بشأن انهيار اتفاق نووي بين روسيا والولايات المتحدة، ورفضت بولندا والمجر عرضاً مقدماً للدول العربية للتعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية.

إن القوى الأخرى في العالم تستغل هذا الوضع. فعلى سبيل المثال تمول الصين مشاريع ضخمة للبنية التحتية التي ترتبط بدول أعضاء في الاتحاد

برلين - أعادت التطورات الأخيرة التي استهل بها عام 2020 بدايته الساخنة خاصة في الملفين الليبي أو الصراع الأميركي - الإيراني عقب مقتل قاسم

سليماني قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني الجدل حول الحضور الباهت للاتحاد الأوروبي في هذه القضايا الهامة.

في حين أن حقائق الجغرافيا والمصالح تحتم تدخل القوى الأوروبية في الأزمة الليبية، فالواقع يقول إن تركيا وروسيا عازمان على تقديم ليبيا إلى مناطق نفوذ على غرار ما حدث في سوريا، وهو ما سيضر بمصالح الاتحاد الأوروبي، بحسب رؤية المحلل السياسي الألماني أندرياس كلوت في تحليله الذي نشرته وكالة بلومبرغ للأخبار.

وفي حين يتصاعد التوتر بين إيران والولايات المتحدة بعد مقتل سليماني، يبدو أن الاتحاد الأوروبي ليس له أي دور مؤثر في الملف الإيراني.

مصالح مهددة

يقول كلوت، الذي شغل في وقت سابق منصب رئيس تحرير صحيفة "هاندلسبلات" الألمانية، إن الاتفاق النووي، الذي تم توقعه بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا، كان يعتبر أحد أكبر إنجازات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. والآن يبدو